الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

25 **يناير** 2023

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان في العالم	18

هيئة حقوق الانسان بالشرقية تشارك مكتب العمل بالدمام في تفعيل اليوم العالمي لحقوق الانسان

المصدر: جريدة الشفق الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://shafaq-e.sa/163398.html

بحضور الاستاذ عمير الزهراني مدير مكتب العمل بالدمام و الاستاذه نوال البواردي مدير عام هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية قام مكتب العمل بالدمام بتفعيل اليوم العالمي لحقوق الإنسان بحضور منسوبي المكتب حيث قامت الاستاذة نوال البواردي بتعريف حقوق الانسان والدور الذي تقوم به هيئة حقوق الانسان في المنطقة الشرقية والجهود الكبيرة التي يبذلها المسؤلين.
وتجاوبت الاستاذة نوال البواردي مع اسئلة واستفسارات الحضور عن اهمية حقوق الانسان ماله وماعليه.

وفي الختام قدم الاستاذ عمير الزهراني الشكر والتقدير الاستاذة نوال البواردي وما قدمته خلال مشاركتها مثمناً كل الجهود ومتمنياً التوفيق للجميع.
من جهتها قدمت الاستاذة نوال البواردي الشكر والتقدير لمدير مكتب العمل ومنسوبيه على اتاحة الفرصة للمشاركة في تفعيل اليوم العالمي لحقوق الانسان مثمنه كل الجهود ومتمنيه التوفيق للجميع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إطلاق ثلاث مبادرات.. منصة التعلم والفرع الافتراضي واستراتيجية التحول الرقمي

ملتقى التوجهات العالمية للتعليم الإلكتروني يختتم أعماله.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1994271

أعلنت رئيسة الجامعة السعودية الالكترونية الدكتورة ليلى أحمد الصفدي عن إطلاق ثلاث مبادرات نوعية ضمن أعمال ملتقى التوجهات العالمية في التعليم الالكتروني بنسخته الثانية GTEL2023" تشمل استراتيجية التحول الرقمي والفرع الافتراضي ومنصة التعلم مدى الحياة ، مشيرة إلى أن الفرع الافتراضي سيتيح تعليم عالي للجميع وستقدم منصة التعلم مدى الحياة مهارات إنسان المستقبل فيما تركز استراتيجية التحول الرقمي على أن تعليم المستقبل يبدأ من اليوم والاستفادة من تجربة التعليم في الجامعة وتقديم قيمة مضافة ومستدامة للطلبة.

وأوضحت د. الصفدي محورين جديدين لأعمال الملتقى لهذا العام، تضم الباحثين ورواد الأعمال في مجال التعليم الإلكتروني والرقمي إلى منصة موحدة تجمع أصحاب المصلحة من قادة الفكر والحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات ومؤسسات التعليم. لافتة إلى أن الملتقى يبحث استدامة التحول الرقمي في التعليم، خلال مشاركة التحديات والحلول والجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية، مبينة أن الملتقى هذا العام يضم أكثر من 200 مشارك من أكثر من 35 دولة؛ ما يعكس أهمية جودة الموضوعات التي سيتم استعراضها في محاور الملتقى.

وأكدت أن المملكة ماضية بعزيمة قيادتها في تحقيق مستهدفاتها لتكون في مصافِ الدول الأكثر تقدماً في مجال الابتكار والتعليم الإلكتروني، وحاضنةً لقادة الفكر وصُنَّاع التغيير للإسهام في تحقيق رؤية المملكة 2030.

من جانبه أكد نائب وزير التعليم للجامعات والبحث والابتكار الدكتور محمد بن أحمد السديري على أن قطاع التعليم يحظى بدعم سخي من القيادة الرشيدة -حفظها الله- إدراكاً لأهمية تطوير التعليم والارتقاء به مما مكنها من المحافظة على استمرار العملية التعليمية خلال الجائحة دون انقطاع على جميع المستويات، مشيراً إلى أن التعليم ركيزة أساسية في ريادة المملكة وتميزها العالمي، حيث تستهدف رؤية المملكة 2030 تأهيل الشباب لسوق العمل المستقبلي، وتنمية مهارات أبناء وبنات الوطن عبر توفير فرص التعلم مدى الحياة؛ لإيجاد مواطن منافس عالمياً.

وبيَّن د. السديري أن المملكة حققت قفزات نحو المستقبل في مجال التعليم الإلكتروني، من خلال تدشين عدد من المنصات الرقمية لخدمة أكثر من سبعة ملايين طالب وطالبة، لافتاً النظر إلى أن تطبيق مفهوم التعليم الافتراضي بدأ منذ أكثر من 40 عاماً، باستخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة في التعليم الجامعي.

وأفاد نائب وزير التعليم للجامعات والبحث والابتكار أن الملتقى يسعى للخروج بمبادرات عملية، ومنها إنشاء منصة تسهم في توفير تعليم عالي الجودة يمكن الوصول إليه على نطاق واسع، وتوفير دوافع جديدة للابتكار، وتوظيف التقنيات المتطورة في التعلم الإلكتروني، إلى جانب تطوير معارف أعضاء هيئة التدريس ومهاراتهم في ذات المجال، وذلك من خلال الاستفادة مما سيقدمه نخبة من الخبراء العالمين ضمن الفعاليات.

وتختتم اليوم الاربعاء أعمال ملتقى التوجهات العالمية في التعليم الالكتروني الذي تنظمه الجامعة السعودية الإلكترونية والذي استمر على مدى ثلاثة أيام بمشاركة أكثر من 45 متحدثاً ومتحدثةً من 30 دولة، والعديد من المسؤولين والخبراء والمختصين.

وشهد الملتقى الذي استمر ثلاثة أيام سبع جلسات الأولى بعنوان "نحو تعليم إلكتروني مستدام" والجلسة الثانية "الشراكات الأكاديمية في بيئات التعلم الإلكتروني"، والجلسة الثالثة بعنوان التحول الرقمي للتعليم الشامل والجلسة الرابعة بعنوان التحديات والفرص في التعليم الالكتروني للعلوم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة، والجلسة الخامسة بعنوان التعليم الالكتروني والحرم الجامعي الالكتروني، والجلسة السادسة بعنوان إعادة النظر في التعلم نحو التعليم، والجلسة السابعة بعنوان تطوير مهارات القرن الواحد والعشرين من خلال أنظمة التعليم الالكتروني بالإضافة إلى ست ورش عمل.

التعليم.. إنجازات تنافس عالمياً

الارتقاء بنواتج التعلّم وملاءمة متطلبات المستقبل وسوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1994270

احتفت وزارة التعليم أمس الثلاثاء باليوم الدولي للتعليم الذي يصادف 24 يناير من كل عام، ويأتي شعار هذا العام تحت عنوان: "إيلاء الأولوية للتعليم كوسيلة للاستثمار في البشر"، حيث تستثمر وزارة التعليم في أبنائها الطلاب وبناتها الطالبات، من خلال العمل على مجموعة من الأهداف التي تمثّلت في الارتقاء بنواتج التعلّم، وتأسيس منظومة التعليم الإلكتروني، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتوسيع مجالات التدريب والتأهيل والبحث العلمي، وذلك؛ تأكيداً على ارتباط الاستثمار في التعليم بعمليات التنمية المستدامة، وانعكاساته على تنمية الإنسان وقدراته ومهاراته، المحقِقة للتحولات الاقتصادية والمجتمعية الكبرى.

وأكد وزير التعليم يوسف البنيان أن قطاع التعليم في المملكة يحظى بدعم لا محدود من قيادتنا الرشيدة -أيّدها الله- وبأولوية وعناية مستمرة، ساهمت في تطوير المعارف والمهارات، ودعمت مجالات البحث والابتكار وريادة الأعمال في التعليم من أجل بناء الإنسان، وتحقيق المنافسة العالمية.

تطوير المناهج

أحدثت الوزارة تغييرات في الخطط الدراسية والمناهج، من خلال ربط مضامينها بالمحاور والأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030؛ للارتقاء بنواتج التعلّم بما يواكب المتغيرات العالمية، ويتلاءم مع متطلبات المستقبل وسوق العمل، حيث تضمنت المرحلة الثانية لتطوير الكتب والمقررات الدراسية للعام الدراسي 1444هـ؛ اعتماد 29 كتاباً جديداً، و43 كتاباً مطوراً، و106 كتب تمت مراجعتها، إضافةً لأكثر من 250 ألف تعديل على الكتب، وأكثر من 2500 إضافةً للرسومات والصور، إلى جانب تطبيق الخطط الدراسية المطورة للتعليم الحضوري، ونظام مسارات الثانوية العامة الذي يستهدف الكشف المبكر عن اهتمامات وقدرات الطلبة وفقاً للفروق الفردية بينهم؛ لتوجيه الطلبة نحو المسارات المتخصصة التي ترتبط بمتطلبات سوق العمل والثورة الصناعية الرابعة.

وتواصل وزارة التعليم تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات الوطنية؛ لتطوير الخدمات التعليمية والمناهج، وتجويد التجارب التعليمية للطلاب والطالبات، وتعزيز المعارف والقيم وتطوير مهارات وقدرات أبناء وبنات الوطن في البيئة التعليمية، وذلك بما يسهم في تحقيق أهداف برنامج تنمية القدرات البشرية والتنمية المستدامة، ومستهدفات رؤية السعودية 2030، في إعداد مواطن منافس عالميا. كما تعمل وزارة التعليم على التطوير المستمر للخطط الدراسية والمناهج التعليمية، وإضافة مواد دراسية جديدة، تركّز على المهارات الأسرية والحياتية، والتفكير الناقد، والمهارات الرقمية، بما يسهم في رفع نواتج التعلّم وتأهيل الطلبة بمراحلهم الدراسية المختلفة، وتوجهاتهم المهنية المتعددة.

رياض الأطفال

منحت وزارة التعليم الطفولة المبكرة أولوية ورعاية خاصة، من خلال رفع نسبة الالتحاق بمرحلة رياض الاطفال حيث بلغت نسبة الالتحاق 32.6 % عام 2022.
وتسعى الوزارة إلى تحسين منظومة التعليم، وتوفير بنى تحتية متينة، تسهم في تطوير شامل للتعليم بشقيه العام والجامعي، بداية من التوسع في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك عبر إنشاء المدارس والفصول الدراسية الجديدة، والشراكة مع القطاع الخاص، والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، واستقطاب وتدريب المعلمين لهذه المرحلة؛ للوصول إلى نسبة التحاق تتجاوز (90 %) بحلول عامِ 2030م
التعليم الإلكتروني
تمكّنت وزارة التعليم من بناء منظومة تعليمية إلكترونية متكاملة نجحت خلالها في تطبيق نموذج التعليم عن بُعد كواحدٍ من البدائل التعليمية التقنية التي أسهمت في تأسيس مرحلة جديدة من التعليم المرن والشامل عبر التحوّل إلى نمط التعليم المدمج؛ متضمناً تقديم أساليب تعليم متنوعة من خلال التعليم الحضوري والتعليم الإلكتروني ومدرسة بث الدروس التعليمية، إلى جانب تسجيل أكثر من 19 ألف درس في مدرسة البث التعليمي، وتحقيق أكثر من 144 مليون مشاهدة خلال عام 2022م
التعليم الجامعي
وأسهمت جهود الوزارة في تطوير التعليم الجامعي، والبحث والابتكار، وتعزيز قدرة الجامعات في المملكة على المنافسة عالمياً، إلى جانب تحقيق العديد من المنجزات خلال العام 2022، ومواصلة التقدّم في مؤشرات الأداء العالمية في مجال التعليم الجامعي، وتحسّن تصنيف المملكة في مؤشرات البحث العلمي، وترتيب الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية.
وعزّزت وزارة التعليم تطوير ورفع كفاءة مخرجات منظومة التعليم الجامعي خلال العام الماضي، وكذلك منظومة البحث والابتكار والتطوير، من خلال تفعيل وتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات التعليمية التي تسهم في بناء الإنسان وإعداد مواطن منافس عالمياً، حيث تم تنفيذ العديد من المبادرات الممكنة للبحث والابتكار وريادة الأعمال التي تسهم في تطوير المنظومة داخل الجامعات، إلى جانب فتح باب التقديم لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث لعام 2023 عبر ثلاثة مسارات (الرواد، والبحث والتطوير، وإمداد)، إضافة إلى إشراف الوزارة على أكثر من 52 ألف مبتعث ومبتعثة في أعرق الجامعات العالمية، مما أسهم في تحسّن تصنيف المملكة في مؤشرات البحث العلمي، وترتيب الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية 2022.
محو الأمية
كثّفت التعليم جهودها في تعزيز قدرة التعليم على المنافسة العالمية ومواكبة التطورات، بما ينعكس على أبناء وبنات المملكة؛ للمساهمة في التنمية الوطنية، وذلك من خلال بناء منظومة تعليمية إلكترونية متكاملة، وتوظيف التقنيات الحديثة واستثمارها، وإيجاد الحلول الرقمية والإستراتيجيات التعليمية؛ مما جعل المملكة تحقق منجزات تعليمية منافسة عالمياً في مجال التعليم الإلكتروني، كما أثمرت جهود الوزارة في مجال التعليم المستمر ومحو الأمية عن خفض نسبة الأمية الأبجدية إلى 3.7.%

إصدار تراخيص مكاتب المحاماة الأجنبية عبر «ناجز»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1994276

أعلنت وزارة العدل عن إتاحة خدمة تقديم طلب الحصول على ترخيص بمزاولة مهنة المحاماة لمكاتب المحاماة الأجنبية عبر بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز"، بهدف رفع وتطوير مهنة المحاماة، ورفع كفاءة مزاوليها، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة.

وأشارت الوزارة إلى أن الحصول على الخدمة يكون من خلال عدة خطوات سهلة ومبسطة من خلال الدخول على بوابة "ناجز Najiz.sa "، ثم الدخول على خدمة طلب رخصة مزاولة مهنة المحاماة لمكتب محاماة أجنبي، وتعبئة النماذج المخصصة لذلك، وإرفاق المستندات المطلوبة.

وكان معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قد أقر اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية, حيث اشتملت على عدد من الأحكام المتصلة بتنظيم الترخيص وشروطه وإجراءاته.

مجلس الوزراء: المملكة تدعو لنشر قيم الحوار ونبذ دواعي الكراهية والتطرف

إيقاف العمل بالنظام الآلي لحصر ملكيات المساكن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1994264

رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، أمس، في قصر عرقة بالرياض.

وفي بداية الجلسة، اطّلع مجلس الوزراء على مضمون الرسالتين اللتين تلقاهما خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، -حفظهما الله-، من فخامة رئيس جمهورية جامبيا، وفخامة رئيس المرحلة الانتقالية رئيس جمهورية تشاد.

تمديد إعفاء المنشآت الصغيرة من دفع المقابل المالي لمدة ثلاث سنوات

واستعرض المجلس إثر ذلك، مجمل أعمال الدولة على الصعيدين السياسي والاقتصادي خلال الأيام الماضية؛ لاسيما الهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات، وإيجاد مزيد من الحلول المبتكرة والمشتركة لمواجهة التحديات العالمية.

ونوّه مجلس الوزراء في هذا الصدد، بما اشتملت عليه مشاركة المملكة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة دافوس السويسرية، من إبراز التقدم المحرز في إطار (رؤية 2030) للوصول لاقتصاد مزدهر ومتنوع ومنفتح على فرص التعاون المشترك مع العالم، وإسهاماتها الفاعلة ومبادراتها الدولية في دعم استقرار ونمو الاقتصاد العالمي، والحفاظ على البيئة والحد من التغيّر المناخي.

مخرجات اللجنة السعودية السويسرية
وأوضح معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى وزير الإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أشاد بمخرجات الاجتماع الثالث عشر للجنة الاقتصادية السعودية السويسرية المشتركة المنعقد في زيورخ، وما شهده من توقيع مذكرات تفاهم لتوسيع نطاق التعاون بين البلدين والاستفادة من الفرص المتاحة في شتى المجالات.
نبذ الكراهية والتطرف
وتابع مجلس الوزراء، مستجدات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، مجدداً في هذا السياق التأكيد على موقف المملكة الداعي إلى نشر قيم الحوار والتسامح والتعايش ونبذ دواعي الكراهية والتطرف.
قرارات المجلس
واطّلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
تفويض صاحب السمو وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الكوستاريكي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كوستاريكا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانياً:
تفويض صاحب السمو وزير الثقافة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب النيجري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة والثقافة والحِرف اليدوية في جمهورية النيجر، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً:
الموافقة على اتفاق بشأن التعاون العمالي لتوظيف العمالة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أوزبكستان.
رابعاً:
الموافقة على جدول الالتزامات المحدث للمملكة للتجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية، وتفويض معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية -أو من ينيبه- بتقديم جدول الالتزامات المحدث للمملكة للتجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية، وفق الإجراءات المتبعة لدى منظمة التجارة العالمية.
خامساً:
الموافقة على التعديلات التي اعتمدتها جمعية المنظمة البحرية الدولية على اتفاقية المنظمة البحرية الدولية المبرمة في جنيف عام 1948م.
سادساً:
الموافقة على انضمام المملكة إلى مذكرة اتفاق المنظمة الإقليمية لمراقبة السلامة الجوية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
سابعاً:
تفويض معالي وزير التعليم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب النمساوي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال التدريب التقني والمهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية والوزارة الاتحادية للعمل والاقتصاد في جمهورية النمسا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثامناً:
إيقاف العمل بالنظام الآلي لحصر ملكيات المساكن.
تاسعاً:
تمديد العمل بالبندين (ثانياً) و(ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (515) وتاريخ 14 / 8 / 1441هـ -بشأن إعفاء المنشآت الصغيرة التي يبلغ إجمالي العاملين فيها تسعة عمال فأقل بمن فيهم مالكها من دفع المقابل المالي لمدة ثلاث سنوات-، لمدة سنة واحدة من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الإعلام، ووزارة البيئة والمياه والزراعة (منظم المياه)، وهيئة الإذاعة والتلفزيون، والمركز الوطني للتعليم الإلكتروني، والهيئة العامة للطيران المدني، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (سابقاً)، وهيئة السوق المالية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

القناوي: طرح فرص الاستثمار والتصنيع في التكنولوجيا الطبية برعاية ولي العهد.. انطلاق القمة العالمية للتقنية الطبية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1994265

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، -حفظه الله- يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن بندر بن عبد العزيز وزير الحرس الوطني اليوم قمة الرياض العالمية للتقنية الحيوية الطبية بنسختها الثانية على مدى يومي 3 - 4 رجب 1444هـ الموافق 25 - 26 يناير 2023م، وذلك بحضور أصحاب المعالي الوزراء، وأصحاب السعادة، وبمشاركة نخبة من العلماء والخبراء والمهتمين.

وتهدف القمة إلى مناقشة الممارسات الحالية ومستقبل قطاع التقنية الحيوية الطبية لترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كبوابة عالمية للتقنية الحيوية.

وبالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الاستثمار تسعى القمة إلى أن تكون منصة عالمية لاقتراح نماذج مبتكرة تواجه تحديات القطاع، وإيجاد فرص الاستثمار في قطاع الصناعة الصحية وعقد الاتفاقيات مع كبرى الشركات في هذا المجال؛ مما ينعكس على صحة الإنسان في المملكة والعالم أجمع.

ولتحقيق هذه الأهداف يشارك خبراء البحوث الطبية الحيوية والصحية والأطباء وخبراء صناعة الأدوية والتقنية الحيوية، وممثلو المؤسسات الصحية، وخبراء البحث والتطوير حول العالم في جلسات نقاش علمية تتناول 5 محاور رئيسة هي: العلاج الخلوي والجيني، لقاحات الأمراض المعدية، لقاحات مكافحة السرطان، علم الجينات والطب الدقيق للأمراض النادرة، والأدلة والتجارب الإكلينيكية.

وتأتي هذه القمة تماشيًا مع رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تعزيز الاقتصاد الوطني المبني على البحوث والمعرفة والصناعات البحثية، كما تمثل هذه القمة امتدادًا لمسيرة المبادرات الوطنية التي تُعنى بتطوير المنظومة التقنية الحيوية الطبية في المملكة.

من جانب آخر ثمن معالي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي رعاية ولي العهد لقمة الرياض العالمية للتقنية الحيوية الطبية 2023م، ولصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن بندر بن عبد العزيز وزير الحرس الوطني افتتاحه للقمة نيابة عن سمو ولي العهد.

وقال: "إن الرعاية الكريمة تعزّز ثبات وتوجّه حكومة خادم الحرمين الشريفين -أيدها الله- في الرفع بمستوى الأبحاث والصناعة والاستثمار في التقنية الحيوية الطبية بهدف تطوير المنظومة الصحية ومواكبة مستحدثاتها، ومواكبة تطلعات القيادة الحكيمة والمواءمة مع رؤية المملكة 2030 التي تُعنى بتطوير القطاع الصحي لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستثمار في مجالات التقنية الطبية الحيوية والعمل على أن تكون المملكة من أهم الدول الرائدة في مجال الرعاية الصحية والاستثمار في التقنية الطبية الحيوية على مستوى العالم.

وبّين معاليه أن القمة –إحدى مبادرات الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني– مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية– وتحظى بأهمية بالغة نظرا لما يواجه العالم من تحديات وصعوبات في تطوير اللقاحات والأدوية وأبحاثها السريرية وما أوجدته التقنية الحيوية الطبية من آفاق كبيرة في تطوير مستقبل الصحة والصناعة والاستثمار؛ فالقمة التي تستضيف في

جلساتها العلمية على مدى يومين نخبة من خبراء وقادة القطاع الصحي بالعالم تهدف لطرح الفرص وتسليط الضوء على إستراتيجيات الاستثمار والتصنيع الأمثل في التكنولوجيا الطبية، ودورها في تطوير اللقاحات والعلاجات الخلوية والجينية، وأهمية تطوير مدركات هذا المجال وتوسيع دائرة الأبحاث المتخصصة والتصنيع الدوائي لمجابهة الوبائيات، وإيجاد البيئة المثلى لتطوير الابتكارات في التكنولوجيا الطبية والمساهمة الفاعلة في رسم صورة واضحة المعالم لمستقبل هذه التقنية وجودتها.

البيئات التقنية رفعت جودة الحياة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.al-madina.com/article/824417

سلّطت «اثنينية الحوار» التي نظّمها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، بمقره في الرياض، أول أمس (الاثنين)، الضوء على دور المجتمعات الرقمية في بناء الوطن والمساهمة في تحقيق الرؤية، وذلك بحضور، الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، المهندس عامر بن هاشم القحطاني، وأدارته ريما الغفيلي، مختصة بالإعلام والتواصل.

وأوضح م. عامر القحطاني في كلمته، أن الفرق بين المجتمع العادي والمجتمع الرقمي عنصر واحد وهو المكان، مبيناً أن للمجتمعات التقنية تأثيراً إيجابيا وسلبياً على الأفراد ويجب عدم التساهل في تأثير التقنية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقال: ساعدت التقنية اليوم في بناء مجتمعات إلكترونية عدة وأصبح التواصل بين الأفراد سهلاً وسريعاً، وهذه التقنية سهلت العديد من الإجراءات ووفرت الوقت والجهد في الكثير من التعاملات ولها الأثر الإيجابي في حياة الناس واحتياجاتهم اليومية.

وأكد القحطاني أن البيئات التقنية ساعدت في رفع جودة الحياة لدى الأفراد وحسنتها وفتحت آفاقاً جديدة للعمل وحتى التواصل التجاري بين الأفراد، مؤكدا أن هناك عدداً من المشاريع القادمة في المستقبل لدعم هذا الاتجاه.

تدريب 106 مختصين لمكافحة غسل الأموال

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.al-madina.com/article/824413

أنهت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال المرحلة الثانية من برنامج المساعدة الفنية، والمكونة من (12) ورشة تدريبية مختصة في التحقيقات المالية في جرائم غسل الأموال. وشهدت ورش العمل مشاركة (106) مختصين يمثلون عدداً من الجهات المعنية، وهي وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة لمكافحة المخدرات)، ووزارة التجارة، والنيابة العامة، ورئاسة أمن الدولة (الإدارة العامة للتحريات المالية)، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وهيئة الزكاة

والضريبة والجمارك، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للغذاء والدواء، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية.
وتضمنت المرحلة الثانية ثلاث مجموعات تدريبية، كل مجموعة نظم لها أربع ورش عمل مختصة في التحقيق المالي والملاحقات القضائية والتحقيقات المالية في جرائم غسل الأموال عن طريق التجارة، وجرائم غسل الأموال المرتبطة بالتهريب، وأكد نائب رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال عادل القليش أن استمرار مثل هذه البرامج سيُسهم في تطوير آليات العمل، ويرفع من قدرات المختصين لديها في مكافحة الجريمة، وهو ما يؤكد التزام المملكة بتطبيق المعايير والمتطلبات الدولية في هذا الشأن.

قانوني لـ «عكاظ» يحق لعائلات «الرضع» المعتدى عليهم طلب التعويض

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2125073

كشف المستشار القانوني المحامي ماجد الأحمري أن العقوبات التي أعلنت بحق ممارسة صحية في قسم حضانة الأطفال حديثي الولادة بعد إدانتها بالاعتداء على 11 رضيعاً، تعدّ غير كافية لأنها مؤتمنة على حياه المعتدى عليهم ممن لا حول ولا قوة لهم.
وأضاف لـ «عكاظ» أن هناك تبعات قانونية ستطال المعتدية؛ ومنها الحق الخاص لضحاياها وذويهم، إذ يحق لهم مطالبتها بالتعويض عن الأذى والإصابات التي لحقت بهم جرّاء الاعتداء أو نظير ما قد يحدث من تعطل أو تشوه لأي عضو للرضيع المعتدى عليه.
وشدد الأحمري على أن كاميرات المراقبة لغرفة حضانة الرضّع أكدت أفعال المعتدية ومنها ممارستها لعملها بقوة وعنف جسيمين، دون مراعاة للضوابط والمعايير الطبية المقررة تجاه حديثي الولادة لمثل هذه الحالات، كما رُصد قيامها بالاعتداء على وجه أحد الرضع بالضرب ثلاث مرات، متجاوزةً بذلك حدود ما لها من مسؤوليات وظيفية ومهام صحية بالجناية عمداً على أطفال حديثي الولادة معدومي الإرادة ومسلوبيها، ما قد يشير إلى حدوث ضرر عليهم وتشوه بأجسادهم من كسور أو إصابات وهو ما يخول ذويهم المطالبة بحقهم الخاص والتعويض عن الضرر على أطفالهم والتكفل بعلاجهم من الإصابات لتي لحقت بهم.
وأوضح الأحمري أن جهة عمل الممارسة قد تدخل في القضية والحق الخاص بالمسؤولية التبعية لعدم اتخاذها الإجراءات التي تكفل حماية المرضى وفق لائحة حقوق المرضى والتي تكفل حمايتهم ومنع أي اعتداء عليهم.

290ألف سعودي وسعودية التحقوا بالقطاع الخاص في المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2125072

بلغ عدد الموظفين الذين التحقوا بالقطاع الخاص حتى الربع الثاني من عام 2022 في منطقة المدينة المنورة أكثر من 290 ألف موظف وموظفة، وسجلت المنطقة ارتفاعاً في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغت نسبته 48% مقارنة بعام 2020، توزعت في أنشطة قطاعات تجارة التجزئة، تشييد المباني، خدمات الأطعمة والمشروبات، قطاع الضيافة والخدمات الفندقية، وكالات السفر. وذلك وفقاً لتقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة المتوسطة «منشآت.«
وأشار عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة الدكتور بدر البدراني لـ«عكاظ» إلى أن المتابع للنشاط الاقتصادي في منطقة المدينة المنورة منذ عام 2020 يلاحظ اهتماماً من كافة القطاعات المعنية بهذا الأمر، متمثلة في الإمارة والأمانة، والغرفة التجارية، ورجال الأعمال، لافتاً إلى أن الاهتمام كان نتاج الملتقى الاقتصادي (بيبان) الذي احتضنته المدينة في عام 2019، وأسفر عن إظهار العديد من البرامج المعنية برفع النشاط الاقتصادي في المنطقة، منها افتتاح مركز دعم المنشآت في المدينة عام 2020، وزيارة وزير الصناعة والثروة المعدنية في عام 2021، وزيارة محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2021. بحيث نتج عن هذه البرامج زيادة النشاط الاقتصادي في المدينة بمعدل نحو 5.3 % في كل ربع بدءاً من الربع الأول في عام 2020، مما نتج عنه أن يصل مجموع هذه الزيادة في الربع الأول من عام 2022 إلى نحو 48%. ونوه البدراني عن وجود العديد من الدورات التدريبية وبرامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المدينة التي من شأنها المضي في زيادة النسبة خلال السنوات القادمة.

«الشورى" يناقش مشروع نظام حماية اللغة العربية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2125075

ناقش مجلس الشورى مقترح مشروع نظام حماية اللغة العربية والمحافظة عليها؛ وقدمت لجنة الثقافة والرياضة والسياحة، تقريرها المتعلق بمشروع النظام المقترح، وقدم الأعضاء خلال مناقشة مشروع النظام المقترح العديد من المداخلات التي تضمنت ملاحظات واستفسارات وآراء حيال المشروع، وطلبت اللجنة دراسة تلك الملحوظات والعودة بوجهة نظرها في جلسة لاحقة. وناقش المجلس خلال الجلسة عدداً من مشروعات مذكرات التفاهم والاتفاقيات وأصدر قراره بشأنها، كما وافق على مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وصندوق النقد الدولي بشأن إنشاء مكتب إقليمي للصندوق في المملكة، ودعم الصندوق في مجال تنمية القدرات، وقدّمت اللجنة المالية والاقتصادية تقريرها بشأن مشروع المذكرة، تلاه رئيس اللجنة إبراهيم المفلح.

وصوت مجلس الشورى، خلال الجلسة، بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للمنافسة في المملكة، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية بشأن التعاون في مجال تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية، كما وافق على مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في مملكة تايلند في مجال منع الفساد ومكافحته، وأصدر المجلس قراراً بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهم

بين حكومة المملكة، وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا للتعاون في مجال التنمية الاجتماعية، كما وافق على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة، وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال مكافحة الجريمة. وقدمت اللجنة الصحية تقريرها بشأن مشروع مذكرة تعاون بين المملكة، والمغرب في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال للمنتجات المحلية، وصوّت المجلس بالموافقة على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة، وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا في مجال النقل البحري، وصوّت بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة السياحة في المملكة، ووزارة التراث والسياحة في سلطنة عمان، والموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الثقافة في المملكة، ووزارة الثقافة في الولايات المتحدة المكسيكية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«الصندوق الزراعي" يطلق مبادرات وبرامج تمويلية لتشجيع الاستثمار وتحقيق الأمن الغذائي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.aleqt.com/2023/01/25/article_2478631.html

«الاقتصادية» من الرياض

أطلق صندوق التنمية الزراعية مبادرات وبرامج تمويلية جديدة لتشجيع الاستثمار والمساهمة في دعم القطاع الزراعي المحلي وتحقيق الأمن الغذائي.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمها الصندوق أمس، بحضور عدد من المسؤولين والمختصين والأكاديميين والشركات الزراعية في العاصمة الرياض.

وأكد منير السهلي مدير عام الصندوق أن المبادرات والبرامج التمويلية الجديدة وبالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، تهدف إلى دعم المشاريع الزراعية التي لها أولوية في الاستراتيجية الوطنية للزراعة واستراتيجية الأمن الغذائي من خلال طرح حزمة تحفيزية ومرنة تتعامل مع احتياجات هذا النوع من المشاريع من ناحية التمويل حسب السياسة الائتمانية للصندوق.

وبحثت ورشة العمل البرامج التمويلية الجديدة وهي عبارة عن أربعة برامج من الدعم والتشجيع تتمثل بشكل رئيس في تمويل مشاريع الأمن الغذائي، ومشاريع سلاسل إمداد وتسويق المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية التحويلية، وكذلك المشاريع ذات البعد الاستراتيجي، إضافة إلى المشاريع الابتكارية وبراءات الاختراع.

وقال السهلي إن إطلاق هذه المبادرات والبرامج التمويلية يؤكد مواصلة الصندوق في تعزيز دوره التنموي والتمويلي للنشاط الزراعي وفق أهدافه الاستراتيجية، وبالتكامل مع سياسات وزارة البيئة والمياه والزراعة واستراتيجية الأمن الغذائي في دعم وتنمية القطاع الزراعي، والخدمات اللوجستية المرتبطة به، والمساعدة على تغطية سلاسل الإمداد الزراعية، والإسهام في تعزيز المخزون من المحاصيل الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

15ألف ريال الحد الأعلى لتكاليف استقدام العمالة المنزلية من سريلانكا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.aleqt.com/2023/01/25/article_2478626.html

»حددت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الحد الأعلى لاستقدام العاملة المنزلية من سريلانكا بـ15 ألف ريال دون ضريبة القيمة المضافة، داعية جميع المتعاملين إلى ضرورة التقيد بعدم تجاوز سقف الأسعار المعلن عنه لتجنب العقوبات المنصوص عليها عند مخالفة لائحة نشاط قواعد الاستقدام وتقديم الخدمات العمالية، مبينة في الوقت نفسه متابعتها التنفيذ عبر منصة "مساند."

وأعلنت الوزارة في بيان لها أمس، إضافة خيار الاستقدام من سريلانكا إلى قرارها السابق بإلزام جميع المنشآت التي تقدم خدمة التوسط في استقدام العمالة المنزلية بعدم تجاوز السقف الأعلى للتكاليف التي حددتها الوزارة.

يأتي القرار استمرارا لتنظيم الإجراءات وحوكمة الأسعار في سوق الاستقدام وضبطها ومتابعة تنفيذها بما يضمن جودة الخدمات المقدمة، حيث ألزمت الوزارة في أيلول (سبتمبر) الماضي الشركات والمكاتب المرخصة بالسقف الأعلى لعدد من الجنسيات، حيث بلغ الحد الأعلى لاستقدام العاملة المنزلية من أوغندا 9.500، ومن تايلاند عشرة آلاف، ومن كينيا 10.870، ومن بنجلادش 13 ألفا، ومن الفلبين 17.288 ريالا، دون أن يشمل السعر ضريبة القيمة المضافة.

وتعمل "الموارد البشرية" على تطوير الخدمات كافة، وتحسين بيئة سوق العمل وتعزيز جاذبيتها، وجعلها مواكبة لأسواق العمل العالمية، كما حرصت على مراجعة التكاليف والخدمات المقدمة والأنظمة وفقا للمتغيرات الاقتصادية، وبما يتناسب معها.

من جانب آخر عقد الدكتور عبدالله أبوثنين نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لقطاع العمل، اجتماعا مع اللجنة الوطنية لمراكز ومشاغل التزيين النسائي أمس، وذلك بحضور شعاع الدحيلان رئيسة اللجنة، وعدد من وكلاء ومسؤولي الوزارة وأعضاء اللجنة وممثلي اتحاد الغرف السعودية.

ملف الإسكان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.alriyadh.com/1994280

جمال القحطاني

تمثل قضية الإسكان مسألة استراتيجية في أي دولة، وطموحاً مشروعاً لأي مواطن، والواقع أن الدولة قد بذلت جهوداً كبيرة في هذا المجال عبر مشروعات كبرى، وباقات متنوعة من خلال وزارة الإسكان، فضلاً عن الدعم غير المباشر بتحمل فوائد البنوك للقروض العقارية، ما حرك ملف الإسكان إلى الأمام، وساهم في توفير السكن الملائم لمئات الآلاف من الأسر، لكن الطموحات ما زالت أكبر مما تحقق رغم أهميته، ولعل العقبة الأكبر حالياً أمام امتلاك المواطن للسكن، الارتفاع الهائل والمبالغ فيه في أسعار العقارات، الذي أشار إليه معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان خلال منتدى مستقبل العقار، وهي عقبة كبرى تعقد مشروع البحث عن سكن بالنسبة للمواطن، إذ بلغت أسعاراً تتجاوز قدرة أصحاب الدخل المتوسط، وحتى عبر القروض العقارية فإن تحمل الدولة للفوائد بات مع الأسعار الحالية أقل جدوى.

لا شك أن الدولة تولي موضوع الإسكان أهمية كبرى، وقد أعلن وزير الشؤون البلدية والقروية عن طرح وحدات أكبر في ثلاث مدن رئيسة، ستسهم بالتأكيد في توفير السكن لقطاع كبير من المواطنين، غير أن الوضع يتطلب أيضاً قرارات أكثر فاعلية، عبر المضي قدماً في فرض ضريبة الأراضي البيضاء، وتعزيز الرقابة على السوق العقاري لمنع المضاربات المفتعلة، والصفقات الوهمية التي قد تؤدي لرفع أسعار الأراضي إلى مستويات غير مبررة.

قضية الإسكان قضية محورية واستراتيجية، والقيادة الرشيدة توليها عناية كبرى، ضمن مستهدفات رؤية 2030، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق رفاهية المواطنين، وفي هذا السياق تبرز شراكة صندوق التنمية العقارية مع أكثر من 17 مؤسسة مالية؛ لتعزيز إحداث قيمة تمويلية في السوق العقاري بالمملكة، وكذلك توقيع الصندوق أكثر من 150 اتفاقية استراتيجية مع القطاع الخاص، لتقديم العديد من الحلول في التمويل الإسكاني والعقاري، في ظل هذه المعطيات فإن حالة من التفاؤل تحيط المواطنين باجتراح حلول وخطط خارج الصندوق، لتحقيق مستهدفات الرؤية الطموحة فيما يتعلق بهذا الملف الاستراتيجي.

تحديات البطالة وحلول الواقع!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2125062

أحمد الجميعة

خلق الوظائف للحد من نسب البطالة هو هاجس لأي مجتمع، ومسؤولية ذات أولوية في عمل الحكومات على مستوى العالم، ولدينا في المملكة قيادة ممكّنة، وشباب طموح من الجنسين أثبت قدرته على العمل في جميع المجالات، ولديه شغف في التطوير، والمشاركة في التنمية الوطنية الشاملة، كما تشهد المملكة مع رؤية 2030 متغيرات تنموية سريعة، وذات أثر اقتصادي ملموس في جميع المجالات، وانعكست على سوق العمل في خلق فرص عمل متعددة في القطاع الخاص، واستشراف لوظائف المستقبل.

اليوم البطالة في سوق العمل السعودي ليست بطالة احتكاكية ناتجة عن تنقل الأفراد بين القطاعات الاقتصادية، وليست بطالة موسمية كتلك المرتبطة بالمواسم في قطاعي الزراعة والسياحة، كما أنها ليست بطالة دورية ناتجة عن دورة الأعمال المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وهي التي ينخفض الطلب فيها على التوظيف أثناء فترات الركود الاقتصادي، كما حدث بشكل واضح خلال جائحة كورونا.

البطالة في سوق العمل هي بطالة هيكلية، وهي التي تنتج عن تحدي عدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، من خلال الاختلاف ما بين المهارات والقدرات الإنتاجية المطلوبة في سوق العمل من ناحية، ومؤهلات وخبرات الأفراد العاطلين عن العمل من ناحية أخرى، ونظراً إلى أن غالبية العاطلين عن العمل هم من الفئات المتعلمة (بكالوريوس، دبلوم، ثانوي)، إلاّ أن كثيراً من حملة هذه الشهادات ليسوا بالضرورة مؤهلين بالتخصصات العلمية والفنية التي يتطلبها سوق العمل، وإنما يحملون مؤهلات أدبية واجتماعية لا يحتاجها السوق، وهو ما جعل وزارة التعليم تساهم في تقنين القبول في التخصصات الجامعية غير المطلوبة في سوق العمل، مما ستكون له تأثيرات إيجابية على ملف البطالة في المدى القريب، إلى جانب الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، من خلال تنفيذ مبادرات ومشاريع استراتيجية داعمة لملف المهارات والإنتاجية في سوق العمل، مثل استراتيجية سوق العمل، واستراتيجية المهارات، ومبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية.

تحدٍّ آخر في ملف البطالة، وهو منافسة العامل غير السعودي في الأجر والمرونة من حيث ساعات العمل وبيئة العمل، ومن أجل تحفيز منشآت القطاع الخاص في توظيف السعوديين اتخذت وزارة الموارد البشرية خطوات عدة مميزة في هذا الاتجاه، أهمها رفع تكلفة العامل غير السعودي، ورفع الحد الأدنى للأجر المحتسب في برنامج نطاقات، ودعم برامج التوطين في (20) مهنة نوعية بنسب مرتفعة، إلى جانب تعزيز دور صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) في تقديم برامج متعددة لدعم التدريب والتأهيل والتوظيف .

هذه الجهود أثمرت عن استقرار نسبة البطالة بين السعوديين إلى 9.9 في الربع الثالث من عام 2022، وتوظيف 2.2 مليون سعودي في سوق العمل وهو الرقم الأعلى تاريخياً، ولا تزال الجهود مستمرة للوصول إلى 7% من نسبة البطالة بحلول عام 2030.

عدم المساواة، مصدر للتوتر وعائق أمام المساءلة عن جرائم الحرب والإبادة

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117707

في ظل الأزمات المتلاحقة في العالم، عُقدت فعالية في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوم لمناقشة الطرق الآيلة إلى زيادة الوعي بأسباب وديناميكيات الإبادة الجماعية، وتنبيه الجهات ذات الصلة عند وجود خطر الإبادة، والدعوة والتعبئة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

والحدث الذي انعقد تحت عنوان" ***التدابير الاجتماعية والاقتصادية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية*** "، ركز على منع تكرار أخطاء الماضي وتفادي ما حصل في رواندا وسربرنيتشا.

ويأتي الاجتماع فيما يشتد نطاق الأزمات الحالية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النزاعات وأزمات الغذاء والطاقة، فضلاً عن تعميق عدم المساواة والتوترات داخل الدول وفيما بينها، والتي تفاقمت بسبب عواقب جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، ما أدى إلى ظهور مجموعة من المواقف اليوم حيث يتعرض السكان لخطر جرائم تقع تحت نطاق "مسؤولية الحماية."

كل ذلك يحدث على خلفية تراجع التعددية ودور الأمم المتحدة، فضلاً عن تقليص احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

الترابط بين السلام والتنمية

وفي افتتاح الفعالية، شددت السيدة لاشيزيرا ستويفا، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما تتطلبه خطة أهداف التنمية المستدامة و"مسؤولية الحماية(RtoP) "، اللتان اعتمدتا عام 2015 و 2005، من جهد جماعي" **لتهيئة البيئة التمكينية التي تضمن الاعتراف بكرامة وقيمة كل إنسان واحترامها."**

وقالت السيدة ستويفا إن العمل الذي يقوم به أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قائم على حقوق الإنسان على النحو المعترف به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأوضحت قائلة" **:يوفر كل من الهدف العاشر المعني بالقضاء على أوجه عدم المساواة، والهدف السادس عشر المعني بتعزيز الوصول إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة، مداخل لتعزيز الروابط بين السلام والتنمية."**

غير أنها أضافت أن التأكيد على التزامنا بخطة عام 2030 لا يكفي ببساطة، مشيرة إلى أن التحديات العالمية اليوم، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ والصراعات التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم، تقوض تقدمنا نحو أهداف التنمية المستدامة وتعكس المكاسب التي تم تحقيقها.

وشددت على أن" **هذه التحديات تتطلب تنشيط تعددية الأطراف وأمما متحدة أقوى. وتتطلب منا المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشباب والنساء، لتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان للجميع."**

الإفلات من العقاب يقوض بناء مجتمعات سلمية

بحسب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تشابا كوروشي، فإن جذور الإبادة الجماعية تنبع من "التمييز والاختلافات العرقية أو الدينية أو الاجتماعية المصطنعة،" وشدد في هذا السياق على أهمية الوقاية مستشهدا بالمثل القائل" **درهم وقاية خير من قنطار علاج."**

وتأتي هذه الوقاية عبر التعليم الذي يعد "مفتاح التغيير التحويلي" كما قال كوروشي الذي أوضح أنه من خلال تعزيز بيئة من التعايش والاحترام المتبادل والتسامح والتعاون، يمكن للتعليم أن يحمي المجتمعات من خطر التطرف العنيف. ويمكن أن يشجع العقليات على" **الابتعاد عن لوم 'الآخرين' على كل ما هو خطأ في المجتمعات."**

ولفت رئيس الجمعية العامة الانتباه إلى أن مقولة" **عدم السماح بتكرار ذلك مرة أخرى** "قد سمعناها مرات كثيرة، قائلا إن عدم الالتزام بذلك هو" **إخفاق يقاس بعدد الأرواح المفقودة.**"
ودعا في هذا الصدد إلى التعلم من السياسات التي أدت إلى فظائع الهولوكوست، والمآسي في كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة ورواندا.
وقال إن هناك سببا وجيها لتضمين خطة عام 2030 صراحة الحد من جميع أشكال العنف، موضحا أنه من خلال الاستفادة الكاملة من المراجعات الوطنية الطوعية، يمكن للدول الأعضاء مساعدة بعضها البعض في تحديد المجالات أو الفرص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساءلة بعضها.
وشدد قائلا" **يجب أن يكون واضحا أن الإفلات من العقاب يبعدنا جميعا بصورة أكبر عن المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة.**"
وحذر السيد كوروشي من أنه سيتم الحكم على كيفية تصدينا للإبادة الجماعية في السنوات القادمة، داعيا في هذا السياق إلى اتخاذ" **خطوة معا لإنهائها.**"

دعوة للقضاء على نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية
المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، السيدة أليس ويريمو نديريتو، التي خاطبت المجتمعين عقب رئيس الجمعية العامة، والتي كانت تتحدث نيابة عن الأمين العام، ركزت في كلمتها على أهمية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مجال الوقاية من الأوضاع التي تؤدي إلى فظائع بحق الإنسانية.
وأعطت مثالا على ذلك ما قامت به مع زملائها في كينيا وجنوب أفريقيا مشيرة إلى الصدى القوي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في الغذاء الكافي والسكن اللائق والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والعمل والمياه والصرف الصحي، لدى المجتمعات المحلية في حالات النزاع التي عملت فيما بينها على الوقاية وفق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء منظور التنمية دون الانتقاص من الحقوق المدنية والسياسية مثل التعذيب وظروف السجون.
وقالت إن الأمين العام أوضح في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتعليم هذا الأمر عندما قال" **لطالما كان صادما بالنسبة لي أن التعليم يحظى بمرتبة منخفضة في سلم أولويات العديد من السياسات الحكومية وفي صكوك التعاون الدولي.**"
يذكر أن موضوع هذا العام لليوم العالمي للتعليم هو "الاستثمار في الناس، وإعطاء الأولوية للتعليم."
وذكرت السيدة نديريتو أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد قنّن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطرح مفهومين هامين لهما أهمية كبيرة في الوقاية، ألا وهما:
- فكرة إعمال الحقوق «بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة للدولة» و
- مفهوم الإعمال التدريجي.

ونقلا عن الأمين العام قالت المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية إن" **نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية لا تشكل الأسباب الجذرية للنزاع فحسب، بل تشكل أيضا أسبابا للجرائم الفظيعة.**"
وكما أشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فإن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية "ليست فقط مصدرا للتوتر والصراع في حد ذاتها، ولكنها أيضا تعيق قدرة المجتمع على منع الجرائم الفظيعة."
وفي هذا السياق شددت السيدة نديريتو على أهمية" **القضاء على نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية كسبب جذري للجرائم الفظيعة.**"

تعزيز نهج متكامل واستراتيجي ومتسق لبناء السلام
وفي نفس السياق، قال محمد عبد المغيث، رئيس لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، إن الآثار السلبية لانعدام الأمن، وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والفقر المتزايد، وتعميق التفاوتات، وتغير المناخ والكوارث المتكررة، وتأثير جائحة كوفيد-19 قد ساهمت في تفاقم الصراع.
واستنادا إلى عمل لجنة بناء السلام، شدد عبد المغيث على 5 نقاط يجب التركيز عليها لدرء خطر العنف والإبادة وغيرهما من الفظائع، وهي :
أولا، حتمية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والأزمات، فضلا عن أهمية تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، من أجل بناء السلام واستدامته.
ثانيا، ضمان أن تكون جميع الجهود شاملة ومتماسكة ومراعية لسياق النزاعات وأن تعزز بناء السلام واستدامته، بما في ذلك من خلال التركيز بشكل أكبر على خلق فرص اقتصادية ومعيشية متكافئة للجميع والتصدي للتمييز المنهجي والمظالم التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف.

ثالثا، التركيز على الشمولية بوصفها عنصرا أساسيا للنهوض بأولويات بناء السلام الوطنية لضمان مراعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع.
رابعا، أهمية الجهود الدولية الجماعية والتضامن والتعاون بوصفها عوامل أساسية للنجاح في النهوض بأهداف التنمية المستدامة وبناء السلام واستدامته.
خامسا، الدور الرئيسي للحكومات الوطنية، الذي تدعمه باقتدار أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما الوكالات والصناديق والبرامج في توفير الدعم المصمم خصيصا للبلدان التي تواجه تفاوتات اجتماعية واقتصادية متزايدة، وكثير منها يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى توترات بين المجتمعات المحلية.
وقال محمد عبد المغيث إنه لا يمكن المغالاة في التشديد على دور لجنة بناء السلام في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام، ولا سيما في ضوء قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن بناء السلام واستدامته، التي تشدد على أهمية اللجنة في تعزيز نهج متكامل واستراتيجي ومتسق لبناء السلام، مع الإشارة إلى أن" **الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة ترابطا وثيقا وتعزز بعضها البعض."**
تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان أول من وضع مشروع معاهدة دولية بشأن الإبادة الجماعية في عام 1946.
ثم اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية عام 1948 لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي قدمت أول تعريف قانوني لهذه الجريمة.
في عام 2022، احتفلت الجمعية العامة باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية – في موقف صريح ضد تسريع الخطى نحو الإبادة الجماعية، بما في ذلك التحريض على الكراهية، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الأمم المتحدة

تقرير عالمي: جائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى تغير أنماط الاتجار بالبشر وتعيق تحديد الضحايا

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117617

قال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إن عدد ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم تحديدهم قد انخفض لأول مرة منذ 20 عاماً، وأعرب عن مخاوفه من أن تكون جائحة كوفيد-19 قد دفعت هذا النوع من الاجرام نحو مزيد من السرية.
ففي حين أن الجائحة والأزمات الأخرى التي يشهدها العالم تزيد قابلية التعرض للاستغلال، كشف آخر تقرير عالمي عن الاتجار بالأشخاص أن عدد الضحايا الذين تم تحديدهم عالمياً انخفض بنسبة 11 في المائة عام 2020 عن العام الذي سبقه.
وقالت غادة والي المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إن التقرير يوضح الدور الذي لعبته الجائحة في تعرض عدد متزايد من الناس للاتجار، وكيف أنها زادت من تقويض القدرات على إنقاذ الضحايا وتقديم المجرمين إلى العدالة.
وأضافت: "لا يمكننا أن نسمح للأزمات بمضاعفة الاستغلال. على الأمم المتحدة ومجتمع المانحين دعم السلطات الوطنية، وخاصة في البلدان النامية، للاستجابة لتهديدات الاتجار، وتحديد الضحايا وحمايتهم، خاصة في حالات الطوارئ".

ويغطي التقرير العالمي 141 دولة ويقدم لمحة عامة عن أنماط وتدفقات الاتجار بالأشخاص على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بناءً على حالات الاتجار التي تم اكتشافها بين عامي 2017 و2021. كما يقدم اقتراحات مفصلة لصانعي السياسات للمساعدة في صياغة استجابات فعالة.

تراجع الإدانات

على الصعيد العالمي، انخفض أيضاً عدد إدانات جرائم الاتجار بنسبة 27 في المائة عام 2020 مقارنة بالعام الذي سبقه، مما أدى إلى تسريع اتجاه طويل الأجل سجله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ عام 2017.

وأظهر تحليل قضايا المحاكم الوارد في التقرير كذلك أن المزيد من ضحايا الاتجار يتم إنقاذهم من خلال الهروب من خاطفيهم بمفردهم - بما يعرف بـ "الإنقاذ الذاتي" - أكثر من أي طريقة أخرى، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها سلطات إنفاذ القانون والمجتمع المدني وعائلات الضحايا من بين آخرين. وأعرب المكتب عن انزعاج خاص من هذا الأمر خاصة وأن العديد من ضحايا الاتجار قد لا يعرّفون عن أنفسهم كضحايا أو قد لا يحاولون الهروب خوفا من مستغليهم.

ما وراء الجائحة

كما أوضح التقرير بالتفصيل كيف تتيح الحروب والصراعات فرصاً للمتاجرين. ووجد أن معظم حالات الضحايا الناتجة عن النزاعات أتت من، ويتم الاتجار بها في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. وأظهر أيضاً أن الحرب في أوكرانيا تزيد من مخاطر الاتجار بالسكان النازحين.

كما سلط التقرير الضوء على المستويات المرتفعة للإفلات من العقاب على هذه الجريمة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث تتم إدانة عدد أقل من المتاجرين بالبشر ويُكتشف عدد أقل من الضحايا مقارنة ببقية العالم. وفي الوقت عينه، يتم التعرف على ضحايا من هذه المناطق في بلدان المقصد على نطاق أوسع من الضحايا من المناطق الأخرى.

وأشار التقرير إلى أن تغير المناخ يزيد أيضاً من تعرض الناس للاتجار من خلال العمل كمضاعف للضغوط. ففي عام 2021، نزح 23.7 مليون شخص داخلياً بسبب الكوارث الطبيعية الناجمة عن أنماط الطقس القاسية، بينما عبر آخرون كثر حدود بلادهم هرباً من الفقر الناجم عن الآثار المناخية.

وُعدت مهاجرة من فنزويلا بوظيفة لائقة في ترينيداد، ولكن بعد دقائق من وصولها، أُجبرت على ركوب سيارة وتم نقلها إلى مكان سري.

IOM Port of Spain وُعدت مهاجرة من فنزويلا بوظيفة لائقة في ترينيداد، ولكن بعد دقائق من وصولها، أُجبرت على ركوب سيارة وتم نقلها إلى مكان سري.

استهداف المرأة

وجد التقرير العالمي حول الاتجار بالأشخاص لعام 2022 أن الضحايا من الإناث يتعرضن للعنف الجسدي أو الشديد على أيدي المتاجرين بمعدل أعلى بثلاث مرات من الذكور، وأن المعدل بين الأطفال يزيد بمقدار الضعف تقريبا عن البالغين.

في نفس الوقت، كانت النساء اللواتي تم التحقيق معهن بشأن الاتجار بالأشخاص أكثر عرضة للإدانة من الرجال، حيث يمثلن 41 في المائة من الإدانات بينما يمثلن أقل من ثلث جميع أولئك الذين تم التحقيق معهم. وأكد المكتب أن هذا قد يشير إلى تمييز ضد المرأة في أنظمة العدالة.

حول التقرير

التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر هو السابع من نوعه. يأتي التقرير بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استجابة فعالة لهذه الجريمة ووضعها في سياق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويعتمد التقرير على أكبر مجموعة بيانات موجودة حول الاتجار بالبشر، والتي تتضمن معلومات عن أكثر من 450 ألف ضحية و300 ألف جاني ومشتبه به من جميع أنحاء العالم بين عامي 2003 و2021.

كاريكاتير

	اليوم المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م https://www.alyaum.com/articles/6448596
	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 03 رجب 1444هـ - 25 يناير 2023م https://www.aleqt.com/2023/01/25/article_2478406.html